توقعوا انخفاضاً من 85 إلى 70 مليار دولار شهرياً

خبراء: خفض التيسير الكمي الأمريكي يهدد الأسواق الناشئة

سياسات ضخ الأموال الحكومية في البنوك الأمريكية وأسواق المال تكافئ المقترض على حساب المدخر

يجب ضخ الأموال في البنوك

توقع خبراء مصرفيون أن يتجه مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي «البنك المركزي» إلى خفض قيمة برنامج التيسير الكمي عن مستواه الشهري الجاري عند 85 مليار دولار إلى 70 مليار دولار شهرياً، مؤكدين أن مثل هذا التحرك إن صحت التوقعات بشأنه سيكون له أثر سلبي على أسواق الأسهم العالمية وبالذات الناشئة، وسيؤثر بشكل أقل على أسواق راس المال الخليجية المدعومة بالنمو واستقرار أسعار النفط.

وأجمع مصرفيون على أن قرار خفض التسهيلات المالية الحكومية للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في أسواق رأس المال، في حال جرى اتخاذه سيقتصر على التمويلات المالية للسندات المصدرة للبنوك وشركات الاستثمار المالي المحددة حصتها الحالية من إجمالي التيسير بمبلغ 45 مليار دولار شهرياً، ولن يطال التيسير الكمي الموجه لضمانات الرهونات العقارية الأمريكية المخصص لها 40 مليار دولار شهرياً.

من جهتها قالت أستاذة التمويل في جامعة الكويت الدكتورة حصة العجيان، إنه لا بديل عن سياسات التيسير الكمي، موضحة أن مؤشرات مهمة في أسواق الأسهم الأمريكية، مثل مؤشر داو جونز ارتفع بمعدلات تصل الى 80 في المئة بشكل يأتي انعكاسا لهذه السياسات التي باتت وللأسف المعول الاساسي لاستقرار أسواق راس المال ولا بديل غيرها يبشر المستثمرين بمزيد من الثقة.

واعتبرت العجيان أن أبرز أثر مباشر لخفض قيمة التيسير الكمي الامريكي، سيكون رفع اسعار الفائدة الامريكية وهذا توجه مغاير للواقع الحالي وسيشكل ربما صدمة للاسواق المالية وبالتالي فإن دقة التوقعات تقل حول القرار المرتقب صدوره بعد يومين عن مجلس الاحتياط الفيدرالي الامريكي.

ورأت أن سياسات ضخ الأموال الحكومية في البنوك واسواق المال، تكافئ المقترض على حساب المدخر والمستثمر، وفي هذا انعكاس واضح لحالة عدم الاتزان التي تعاني منها الأسواق بسبب الازمات المتتالية منذ 2008 لكن البديل على الوجه الآخر «هو لا شيء لا يمكن للحكومات إلا ضخ الأموال وهذه معضلة حقيقية يشهدها العالم»، بدوره رأى رئيس ادارة الخزينة في احد البنوك الخليجية الكبرى، فضل عدم ذكر اسمه، أن القلق المتزايد من التحرك الوشيك للفيدرالي الاميركي مبرر على مستوى عالمي، لكنه لا يرقى إلى التأثير الكبير على المستوى الخليجي فأسواق الاسهم في دول مجلس التعاون تعتمد على الطلب المحلي الداخلي المتنامي الى جانب تزايد الثقة العالمية بها وستكون بعض الشيء في منأى عن تداعيات أية قرار يفضي إلى خفض سياسة التيسير الكمي الاميركي.

وقال إن سياسة التيسير الكمي، المتمثلة بشراء وزارة الخزانة الاميركية لسندات بنوك ومؤسسات مالية اميركية بهدف دعم اسواق الاسهم نجحت بالفعل في دعم الاستثمار والارتفاعات في الاصول الخطرة ذات العوائد الجيدة لكنها وللاسف فشلت فشلا واضحا في استعادة مستوى الطلب الاقتصادي والاستهلاك المحلي الاميركي، لأن الأموال الحكومية تذهب الى البنوك والمؤسسات المالية ولا تجد طريقها على شكل قروض الى الافراد وبالتالي لا تترك تلك السياسات الأثر المطلوب منها اساسا والذي أجريت من أجله.

من جهته أيد متداول في سوق تبادل العملات بين البنوك، التوقعات القائلة بأن الخفض الوشيك لسياسات التيسير الكمي إن حصل، سيكون في حدود تتراوح بين 5 مليارات دولار إلى 15 مليار دولار عن المستوى الحالي البالغ 85 مليار دولار شهريا، ليشير إلى ما حصل قبل ثلاثة أشهر من هبوط وتهاو كبير في الأسواق الناشئة في البرازيل والصين والهند لمجرد الحديث عن توجهات لخفض سياسات التيسير الكمي الأميركي، متسائلا كيف ستكون الحال هذه المرة لاسيما أن التحرك أكثر جدية وأقرب للواقع. واستبعد رئيس قسم المحاسبة بجامعة الكويت الدكتور صادق البسام، حدوث هزة في أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت جراء مثل هذا التحرك، لكنه لفت إلى أهمية الانتباه الى الاثر السلبي لهذا التحرك على الاستثمارات الخليجية والعربية عموما في الاسواق الناشئة او في الاسواق الاميركية والاوروبية نفسها التي ستتلقى الضربة الاكبر في حال حصل الخفض في التيسير الكمي الذي لم يعد يجدي نفعا في تحقيق الهدف الاساسي منه وهو استعادة التعافي الاميركي.

إسبانيا تصدر سندات دين حكومية بقيمة 3.5 مليارات يورو

«كونا»— اصدرت اسبانيا امس سندات دين حكومية بقيمة 3.5 مليارات يورو مستحقة السداد في ثلاثة وتسعة اشهر بمعدلات فائدة مرتفعة مقارنة بالمزادات الاخيرة المماثلة رغم ارتفاع الطلب الاجمالي الى اكثر من تسعة مليارات يورو.

وطرحت الخزانة العامة الاسبانية سندات بقيمة 1.8 مليار يورو مستحقة السداد في ثلاثة اشهر بمتوسط فائدة بلغ 0.63 في المئة ما يمثل ارتفاعا مقارنة بنسبة 0.4 في المئة المسجلة في المزاد الاخير ضمن تلك الفئة في نوفمبر الماضي علما بان معدل الربح الهامشي بلغ 0.67 في المئة مقارنة بمعدل 0.42 في المئة المسجلة في مزاد نوفمبر. وطرحت ايضا سندات بقيمة 1.7 مليار يورو مستحقة السداد في تسعة اشهر بمتوسط فائدة بلغ 0.84 في المئة ارتفاعا من نسبة 0.7 في المئة المسجلة في المزاد الاخير في شهر نوفمبر الماضي فيما بلغ معدل الربح الهامشي 0.87 في المئة مقارنة بنسبة 0.68 في المئة في المزاد الاخير ضمن الفئة نفسها.

ويعد ذلك المزاد ما قبل الاخير في اسبانيا للعام الجاري حيث من المقرر ان تطرح الخزانة العامة الاسبانية سندات بقيمة 2.5 مليار يورو مستحقة السداد في خمسة اعوام الخميس المقبل وذلك بعد ان كانت غطت في الخامس من الشهر الجاري كافة احتياجاتها التمويلية لعام 2013 البالغة 121.3 مليار يورو.

البنك المركزي الاسباني

تراجع صادرات النفط الجزائري بنسبة 14.31 في المئة

الصادرات الجزائرية تتراجع

«كونا»: ذكر تقرير رسمي امس أن صادرات النفط الجزائري تراجعت بنسبة 14.31 في المئة في النصف الأول من العام الحالي.

وأضاف التقرير المقرر أن يعرضه بنك الجزائر المركزي غدا على أعضاء المجلس الشعبي الوطني الجزائري «الغرفة السفلى بالبرلمان» أن «الجزائر خسرت أكثر من خمسة مليارات دولار في النصف الأول من العام الجاري بعدما تراجعت الصادرات الاجمالية إلى 32.14 مليار دولار مقابل 37.50 مليار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وأشار التقرير إلى أنه لأول مرة في تاريخ الجزائر يسجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 1.2 مليار دولار بينما سجل خلال نفس الفترة من العام الماضي فائضا قدره 10 مليارات دولار فيما تواصل واردات السلع صعودها بمعدل قدره 20 بالمئة في ظرف يتميز بهشاشة مالية عامة أمام خطر انخفاض سعر النفط.

ولفت التقرير الى استقرار الاصول الخارجية في حدود 189.750 مليار دولار حتى نهاية يونيو في ظل انخفاض تاريخي للدين الجزائري الخارجي مايعززه صلابة الوضع المالي الخارجي للجزائر خلال النصف الأول من 2013.

وعزا التقرير تقهقر ميزان المدفوعات الجزائرية الى ارتفاع واردات السلع نظرا لارتفاع الحصة النسبية للسلع الاستهلاكية غير الغذائية في ظل تقلص حجم صادرات المحروقات واتساع العجز.

ولفت التقرير الى قوة الاوضاع المالية الخارجية للجزائر محذرا في الوقت نفسه من هشاشة ميزان المدفوعات أمام الاتجاه التصاعدي لواردات السلع والخدمات التي تهدد قدرته على مقاومة الصدمات الخارجية خاصة تلك المتعلقة بانخفاض في أسعار المحروقات.

وأوضح التقرير أن النصف الأول من العام الجاري تأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية لاسيما ارتفاع اليورو مقابل الدولار الأمر الذي أثر في بعض الاقتصاديات الناشئة والنامية ما ادى الى تراجع اسعار عملات العديد من الدول الناشئة خلال نفس الفترة.

تساهم في تنويع الدخل المحلي

«كيبرز» تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكد الشريك والمدير العام لشركة كيبرز للخدمات الإستشارية صالح رابية أن الشركة تعمل على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم خدمات استشارية متميزة للمبادرين وأصحاب المشاريع، مشددا على ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي، مما يساهم في خلق فرص وظيفية وتخفيف العبء عن كاهل القطاع العام، ويساعد في تنشيط السوق المحلية، والقضاء تدريجيا على البطالة المقنعة على حد وصفه.

وعزا الرابية أسباب عدم نجاح بعض المشروعات لضعف دراسة السيولة النقدية للشركة وعدم استغلال الموارد المتاحة بشكل سليم، ومركزية القرارات بالإدارة في بعض الأحيان، لافتا إلى أن الشركة تقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضع خطط عمل، كما أنها تعطي نصائح للشركات وقت الحاجة، مركزا على دور الشركة في التوجيه والمتابعة وتوقع المخاطر المحتملة لتلافيها قبل وقوعها.

وذكر الرابية أن الشركة تعتبر من الشركات القليلة على مستوى الكويت، والتي تقدم خدمات استشارية متكاملة حيث تقوم

صالح رابية

بمساعدة المبادر بمتابعة الجانب المالي للشركة بشكل دوري، وتقدم التقارير المالية السنوية والربع سنوية للشركة من قبل فريق العمل المتخصص لديها، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير السياسات واللوائح للموظفين، مشيدا بتوجه الحكومة الكويتية مؤخرا وبمباركة أميرية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وما نتج عن هذا التوجه من قبل بنك الكويت الوطني بتشييد قسم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الخدمة المتميزة والتسهيلات البنكية، ومشيدا أيضا بوزارة الدولة لشؤون الشباب فقد أبرزت جهودا تذكر في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة مع أن الوزارة حديثة العهد على حد وصفه.

وأشار الرابية إلى أن توجه الشركة نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي في إطار حرصها على تنويع مصادر الدخل القومي، مضيفا أن الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة لها دور بارز في دعم هذا النوع من المشاريع، ومعتبرا أن لدعم المشاريع الشبابية من قبل الحكومة دورا كبيرا في تكريس المسؤولية لدى الشباب وتشجيعهم على تحمل مسؤولياتهم لخوض غمار الحياة بنجاح.

واعتبر الرابية أن من واجب المبادر التركيز على استمرارية المشروع حيث أن القدرة على فتح مشروع لا يعتبر نجاحا، ولكنة أول خطوة على طريق النجاح، مركزا على ضرورة إعادة استثمار أرباح المشروع، ومركزا أيضا على وضع رؤية مستقبلية للمشروع ليصل للعالمية ويتحول من مشروع صغير إلى شركة عالمية، مضيفا أن التأني باختيار المشروع يعتبر أحد أهم عوامل خلق التميز للمشروع.

«نيسان» تختتم «حملة فحص السلامة» بنجاح

اختتمت شركة عبد المحسن عبد العزيز البابطين، الوكيل الحصري لسيارات نيسان في الكويت، حملة فحص السلامة في 12 ديسمبر 2013. في هذا السياق، صرح محمد شلبي، رئيس عمليات مجموعة البابطين، قائلا : «نحن فخورون اليوم بنجاح حملة فحص السلامة للعام 2013 والتي تهدف بشكل أساسي الى نشر الوعي حول أهمية الصيانة الدورية للسيارة خلال وبعد فترة الكفالة لما تلعبه من دور أساسي في المحافظة على أداء السيارة وضمان سلامة السائق والركاب، بالاضافة الى ارتفاع قيمة بشكل عام. كما وتفتخر شركة نيسان البابطين بامتلاكها أكبر شبكة مراكزخدمة ما بعد البيع مؤلفة من 8 مراكز خدمة و14 مركزا لبيع قطع الغيار الأصلية منتشرة في مختلف أرجاء الكويت حيث تم توظيف فريق متخصص من الفنيين يعملون على اجراء عمليات الصيانة اللازمة حفاظا على كافة متطلبات السلامة وتجنبا لحدوث أية أعطال طارئة.

شعار حملة نيسان

من جهته، أشار السيد محمد رؤوف، مدير مراكز خدمة البابطين الى أن العديد من مالكي سيارات نيسان استفادوا من العرض المميز الذي خولهم اجراء فحص مجاني لـ13 نقطة في سيارتهم كمستوى الزيت وفعالية مساحات الزجاج، ونظام التبريد وضغط الاطارات، وغيرها من العوامل الأساسية، بالاضافة الى حصولهم على تقييم مفصل بالتصليحات اللازمة. كما وأكد أن شركة نيسان البابطين حرصت أيضا على منح كافة الراغبين باصلاح سيارتهم فرصة الاستفادة من 25 في المئة خصم على قطع غيار نيسان الأصلية و 10في المئة على أجرة الفنيين.

ارتفاع الطلب على الطاقة يمثل تهديداً أكبر

«جدوى»: التحدي الأكبر للسعودية هو نمو استهلاك الوقود وليس النفط الصخري الأمريكي

نمو الطلب على الطاقة في الخليج

«رويترز»: يقول بنك جدوى الاستثماري السعودي في دراسة إن ارتفاع الطلب على الطاقة في السعودية يمثل تهديدا أكبر من زيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي.

وقال فهد التركي مدير الأبحاث في البنك «يظل التحدي طويل المدى أمام صناعة النفط والغاز في السعودية هو الطلب المحلي المرتفع على النفط والغاز وتصاعده» متحدثا عن 25 عاما مقبلة.

وتابع «يتفاقم الوضع نتيجة انخفاض الأسعار محليا ما يشوه أي قرارات اقتصادية محلية ويقلص الدخل المتاح من صادرات المملكة من النفط.»

ومن المتوقع أن يهبط الطلب العالمي على النفط الذي تنتجه دول أعضاء في أوبك مثل السعودية وأن يصاحبه هبوط لأسعار الخام على مدى السنوات القليلة المقبلة ويرجع ذلك إلى حد بعيد لزيادة الإمدادات من أمريكا الشمالية.

غير أن جدوى للاستثمار تتوقع أن يكون تأثير ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة على السعودية محدودا نتيجة انخفاض كبير لمستويات إنتاج المكامن وإنتاجيتها المحدودة.

وقال التركي إن التأثير الرئيسي للنفط الصخري الامريكي على صادرات الخام السعودية سينصب على الارجح على تقليص فروق الاسعار بين الخامات الخفيفة والثقيلة ما قد يغير اسلوب تكرير النفط في أوروبا.

ولكن جدوى قالت إن التأثير الأبرز للهيدروكربونات الصخرية الأمريكية سيقع على عاتق شركات البتروكيماويات السعودية التي تعتمد على الغاز.

وقالت جدوى إنه من الصعب على الصناعة السعودية منافسة إمدادات الغاز الطبيعي الوفيرة ومنخفضة السعر المتاحة لمنتجي البتروكيماويات في الولايات المتحدة وقد يدفع ذلك البعض لافتتاح مصانع في الولايات المتحدة.

ورغم انخفاض تكلفة الغاز في الولايات المتحدة من أكثر من 13 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في 2008 إلى نحو 4.29 دولار في الوقت الحالي فإن أسعار الغاز السعودي ثبتت عند 0.75 دولار لعدة سنوات ومازالت منخفضة جدا.

وساهمت الأسعار المنخفضة جدا في ضعف الاستثمار في انتاج الغاز ما ادى لمعاناة السعودية لتلبية الطلب في الصيف وهو ما اضطرها لحرق ملايين البراميل من النفط اسبوعيا في محطات الكهرباء.

كما صاحب الزيادة الكبيرة في انتاج الغاز الصخري في السنوات الخمس الماضية زيادة حادة في انتاج غاز البترول المسال ما قد يؤثر على صادرات المملكة.